

ورقة تقدير موقف



اتفاق وقف إطلاق النار في غزة لا يضمن مصير حكومة نتنياهو

امطانس شحادة

شباط 2025



ورقة تقدير موقف 63

اتفاق وقف إطلاق النار في غزة لا يضمن مصير حكومة نتنياهو

امطانس شحادة

مدير برنامج دراسات عن إسرائيل

حقوق النشر محفوظة 2025

مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا

البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

بعد مرور نحو خمسة عشر شهرًا من بدء حرب الإبادة على غزة، توصلت حركة حماس والحكومة الإسرائيلية في الخامس عشر من كانون الثاني المنصرم (2025/1/15) إلى اتفاق تبادل أسرى ومخطوفين ووقف لإطلاق النار ينفذ على ثلاث مراحل، بوساطة قطريّة ومصريّة، وضغط كبير من الرئيس الأمريكيّ الجديد دونالد ترامب. دخل الاتفاق حيّز التنفيذ في التاسع عشر من كانون الثاني (2025/1/19). نُفذت الدفعة الأولى في التاسع عشر من كانون الثاني، والثانية في الخامس والعشرين من الشهر ذاته (2025/1/25).

تتناول ورقة الموقف العوامل التي كانت في خلفيّة التحوّل في موقف نتنياهو ومواقفته على الاتفاق. تدعي الورقة أنّ تزامن عدّة تحوُّلات معًا، عسكريّة وسياسيّة وخارجيّة، بصيغة تدخّل الرئيس الأمريكيّ المنتخب دونالد ترامب حتى قبل تنصيبه على نحوٍ رسميٍّ، أسهمت معًا في تقليص إمكانيّات نتنياهو في تعطيل التوصل إلى اتفاق، كما حصل في محاولات سابقة في العام الأخير. كذلك ترى ورقة الموقف أنّه بالرغم من معارضة اليمين المتطرّف للاتفاق، وانسحاب حزب "العظيمة اليهوديّة" برئاسة إيتمار بن جفير، وتهديدات الوزير بتسلييل سموتريطش، لا يشكّل التوصل إلى اتفاق تهديدًا فوريًّا على تماسك التحالف الحكوميّ، لكنّه كذلك لا يضمن استمرار هذا التحالف لفترة طويلة؛ إذ يبغي الاتفاق على عدّة أسئلة مفتوحة وضبابيّة بالنسبة لاستمرار الحرب وإدارة قطاع غزة في اليوم التالي للحرب، وهي أسئلة ستُضطرّ الحكومة إلى التعامل معها مع انتهاء المرحلة الأولى من تنفيذ الاتفاق، وقد تخلق توترًا بين نتنياهو وأحزاب اليمين المتطرّف. يتزامن التعامل مع هذه الأسئلة مع وجود ملقّات سياسيّة خلافيّة يجب على الحكومة التعامل معها في الأشهر القريبة، من بينها قانون إعفاء طلبة المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة، وقانون الميزانيّة، وهي قضايا يمكن أن تؤدّي إلى زعزعة إضافيّة وعدم استقرار في التحالف الحكوميّ. في هذه الظروف، لا يمكن استبعاد احتمال تفكك الائتلاف الحكوميّ.

نضوج ظروف التوصل إلى اتفاق

التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق نار وتبادل أسرى ومخطوفين بين حركة حماس والحكومة الإسرائيليّة جاء بعد تدخّل للرئيس الأمريكيّ الجديد، دونالد ترامب، الذي ضغط ضغطًا مباشرًا على نتنياهو. فقد نشر الإعلام الإسرائيليّ أنّ الموفد الخاصّ للرئيس المنتخب ترامب للشرق الأوسط، ستيف وتكوف، جاء خصيصًا إلى إسرائيل في زيارة غير معلنة يوم السبت الـ 11 من كانون الثاني، قادمًا من الدوحة، وفرض لقاء على رئيس الحكومة نتنياهو يوم السبت صباحًا، ليوضّح مطلب الرئيس ترامب للتوصل إلى اتفاق تبادل قبل دخوله للبيت الأبيض يوم الإثنين الـ 20 من كانون الثاني المنصرم (2025).¹ نجاح ترامب في الضغط على نتنياهو والإسراع في التوصل إلى اتفاق يوضّح تراخي وفشل الرئيس المنتهية ولايته، جو بايدن، باستخدام أدوات ضغط على نتنياهو منذ بداية الحرب.

بيد أنّ ما لا يقلّ أهميّة عن ذلك هو تزامن هذا الضغط مع تحوُّلات أمنيّة-عسكريّة وسياسيّة إسرائيليّة داخليّة، في الأشهر الأخيرة، أسهمت في نضوج الظروف للتوصل إلى اتفاق، وإلى تراجع قدرة نتنياهو على المناورة لتعطيل التوصل إلى اتفاق كما حصل خلال العام الأخير. أهمّ هذه العوامل ما تعتبره إسرائيل إنجازات عسكريّة إستراتيجيّة حقّقها الجيش الإسرائيليّ في قطاع غزة، وإلحاق ضرر كبير بقدرات حزب الله في لبنان، وانهيار نظام

1. لفتسون، حايم. (2025، 13 كانون الثاني). مبعوث الرئيس ترامب أرغم نتنياهو على القبول بالصفقة التي عمل على تأجيلها عدّة مرّات. [هآرتس](#). [بالعبرية]

الأسد في سوريا، وتغيير الحالة الإستراتيجية الإقليمية، وهو ما عُدَّ ضربة قاسية لمحور إيران في المنطقة. هذه التحوُّلات عزَّزت من موقف المؤسسة العسكرية والأمنيَّة في إسرائيل التي دعمت، منذ عدَّة أشهر، التوجُّس إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتبادل أسرى ومخطوفين، ووضَّحت أنَّ الإمكانيَّة الوحيدة لإطلاق سراح الأسرى والمخطوفين الإسرائيليَّين الأحياء هي بواسطة اتفاق مع حركة حماس.²

التحوُّل الآخر، النابع بطبيعة الحال من التحوُّلات العسكرية والأمنيَّة، كان التحسُّن، إلى حدِّ ما، في مكانة نتياهو السياسيَّة؛ إذ تتوقَّع غالبية استطلاعات الرأي العامِّ حصول حزب الليكود على قرابة 24-26 مقعدًا في الانتخابات القادمة³، في إشارة إلى عدم انهيار شعبيَّة ومكانة حزب الليكود، وإن حصل تراجع مقارنًا بحصَّته الحاليَّة البالغة 32 مقعدًا، بخلاف ما كان متوقَّعًا سابقًا حول زعزعة مكانة نتياهو وحزب الليكود في أعقاب هجوم السابع من أكتوبر عام 2023، وتحميل نتياهو شخصيًّا مسؤوليَّة الإخفاق الكبير. كذلك أسهَم توسيع التحالف الحكوميِّ في شهر أيلول -عبر ضمِّ حزب "اليمين الرسميِّ" برئاسة جِدعون ساعر، لتنضاف بذلك أربعة مقاعد للاتلاف الحكوميِّ- في تحسين مكانة نتياهو، وفي تقليص إمكانيَّات ابتزازه من قِبَل الوزير إيتمار بن چفير، والوزير بتسلئيل سموتريتش، اللذين صَغَطَا على نحوٍ دائمٍ في سبيل منع وقف الحرب على غزة، ورفَّضًا التوجُّس إلى اتفاق لتبادل الأسرى والمخطوفين.

بعد الإعلان عن التوجُّس إلى اتفاق وقف إطلاق النار، بيَّن استطلاع أجرته صحيفة "معاريف" في الـ 17 من كانون الثاني المنصرم أنَّ حصَّة الائتلاف الحكوميِّ الحاليِّ تعزَّزت بمقعدَيْن، مقابل تراجع حصَّة حزب "المعسكر الرسميِّ" بمقعدَيْن. كذلك أظهر الاستطلاع أنَّ حزبي "الليكود" و "عُتْسَمَاهُ يهوديَّت" يعزَّزان قوَّتهما الانتخابيَّة، بحيث يحصل الأوَّل على 23 مقعدًا والثاني على 7 مقاعد. على الجملة، يحصل الائتلاف الحكوميِّ على 51 مقعدًا مقابل 59 مقعدًا للمعارضة الحاليَّة، بدون الأحزاب العربيَّة؛⁴ وهو ما يعني أنَّ مكانة نتياهو لم تتراجع بعد التوجُّس إلى اتفاق تبادل مع حركة حماس، وأنَّ التحالف الحاليِّ يحافظ على حجمه -على الأقلِّ في الوقت الراهن.

تدخُّل الرئيس الأمريكيِّ المنتخَب دونالد ترامپ، والضغط على نتياهو للتوجُّس إلى اتفاق، بالإضافة إلى تحسُّن مكانة نتياهو السياسيَّة وتراجع حدَّة تعلُّق الائتلاف الحكوميِّ بأحزاب اليمين المتطرِّف، واستمرار ضغط أهالي الأسرى والمخطوفين، والدعم الجماهيريِّ لاتفاق تبادل أسرى ومخطوفين، ودعم المؤسسة العسكريَّة للاتفاق، تلك جميعها دفعت الحكومة صوب الموافقة على التوجُّس إلى اتفاق تبادل ووقف إطلاق النار مع حركة حماس

دعم المجتمع الإسرائيليِّ لاتفاق التبادل

لقي التوجُّس إلى اتفاق وقف إطلاق نار وتبادل أسرى ومخطوفين دعمًا واسعًا في المجتمع الإسرائيليِّ، كما توجَّس استطلاعات الرأي العامِّ في الأشهر الأخيرة. في صباح الأربعاء الـ 15 من كانون الثاني (2025)، قبل الإعلان

2. للتوسُّع في شأن أسباب قبول الحكومة الإسرائيليَّة اتفاق وقف إطلاق النار مع حركة حماس، راجعوا: المركز العربيِّ للأبحاث ودراسة السياسات. (2025، 20 كانون الثاني). اتفاق وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل: دلالات التوقيت والتحدُّيات. تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسيَّة، [المركز العربيِّ للأبحاث ودراسة السياسات](#).

3. وفقًا لمراجعة استطلاعات القناة 12 الدوريَّة في الأشهر الأخيرة. استطلاع دوريَّة، [موقع مأكو](#). [بالعبرية]

4. كوهين، موشيه. (2025، 17 كانون الثاني). استطلاع معاريف- يتعدون عن كرسيِّ الحكومة. [معاريف](#). [بالعبرية]

الرسمي عن التوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى والمخطوفين ووقف لإطلاق النار، أصدر المعهد الإسرائيلي للديمقراطية نتائج استطلاع رأي عام حول موقف المجتمع الإسرائيلي من الصفقة. بيّن الاستطلاع دعم 53% من المستطلّعين اليهود الوصول إلى صفقة تبادل الأسرى.⁵ الدعم الأكبر كان بين المستطلّعين الذين يعرفون أنفسهم بأنهم "يسار" (90% يدعمون الصفقة) و "وسط" (70%)، بينما يتراجع دعم الصفقة لدى مؤيدي أحزاب الائتلاف الحكومي. لدى مصوّتي الليكود، بلغت نسبة دعم الصفقة 51.5%، ولدى مؤيدي حزب "الصهيوتية الدينية" 48%، ولدى مؤيدي الأحزاب الحريدية قرابة 45%؛ وهو ما يعني أنه حتى لدى الجمهور "اليمني" لا معارضة جارفة للتوصل إلى اتفاق.

وفي نتائج استطلاع أجره "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، في الأيام 3 - 6 من كانون الثاني المنصرم (2025)، ونُشر في الـ 19 من الشهر نفسه، أي بعد تنفيذ الجولة الأولى من صفقة التبادل، نرى أنّ نسبة دعم المجتمع اليهودي في إسرائيل التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار و صفقة تبادل بلغت 61%.⁶ وفي استطلاع لصحيفة "معاريف" نُشر بعد الإعلان الرسمي عن التوصل إلى صفقة، أيد 73% من الجمهور في إسرائيل اتفاق تبادل الأسرى، وعارضه 19%.⁷ يذا نرى أنه في المجمل غالبية المجتمع الإسرائيلي - وإنّ ينسب مختلفة، وبفترات زمنية مختلفة - تدعم الاتفاق.

على الرغم من دعم المجتمع الإسرائيلي للاتفاق، والتحسّن في مكانة تتيهاو السياسية، ثمة جملة من العوامل التي يمكن لها أن تشكّل عائقًا لاستمرار تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من الاتفاق، وقد تؤثر كذلك على مكانة تتيهاو وتماسك الائتلاف الحكومي.

عوامل معيقة لتنفيذ الاتفاق

من العوامل التي قد تشكّل عائقًا أمام استمرار تنفيذ الاتفاق عدمُ حسم عدد من النقاط المتعلقة بأهداف الحرب على غزة، والتي تشكّل مصدر خلاف داخل الائتلاف الحكومي، والمجتمع الإسرائيلي كذلك. فعلى الرغم من التوصل إلى اتفاق تبادل أسرى ومخطوفين ووقف إطلاق النار، لم تحقّق إسرائيل جميع أهداف الحرب السياسية الإستراتيجية المعلنة التي أقرتها الحكومة في بداية الحرب؛ ولا يوضّح الاتفاق ما هو مصير غزة في اليوم التالي للحرب، ومن سيحكم ويدير قطاع غزة، وما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية ستلتزم بالاتفاق حقًا وتنقذ مراحل الثلاث، والانسحاب الكامل من قطاع غزة وعودة النازحين إلى بيوتهم وأحيائهم المدمّرة. كذلك ليس من الواضح ما سيكون عليه مصير الضقة الغربية، وما إذا كان تتيهاو سيعوّض اليمين المتطرّف باعتماد خطوات متطرّفة في الضقة الغربية.

5. هارمين، تمار، وآخرون. (2025، 15 كانون الثاني). مؤسّر الصوت الإسرائيلي - أغلبية الجمهور يؤيدون التوصل إلى اتفاق شامل لإطلاق سراح جميع الرهائن مقابل إنهاء الحرب. [المعهد الإسرائيلي للديمقراطية](#). [بالعبرية]

6. ديتش، موران؛ ديكل، أودي؛ شاليف، نوي. (2025، 19 كانون الثاني). نتائج استطلاع شهر كانون الثاني: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إنهاء الحرب، والتطبيع، والتحالف الإقليمي. [معهد دراسات الأمن القومي](#). [بالعبرية]

7. موقع والا. (2025، 17 كانون الثاني). استطلاع معاريف، 73% من المجتمع يدعم اتفاق تبادل الأسرى. [موقع والا](#). [بالعبرية]

عدم تحقيق الأهداف الإستراتيجية للحرب

كان من الأهداف الرئيسية لحرب الإبادة على غزة، كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية آنذاك، القضاء على قدرات حماس العسكرية والمدنية والإدارية، ومنع أي تهديد عسكري مستقبلي من قطاع غزة، وبعدها أضيف هدف إعادة الأسرى والمختطفين الإسرائيليين في غزة.⁸ بيد أن الحكومة الإسرائيلية، لم تُخف رغبتها في استغلال الحدث للانتقام من كل الشعب الفلسطيني، والعمل على تهجير سكان غزة، أو -على نحو ما وصف وزير المالية بتسلييل سموتريتش- "تشجيع الهجرة الطوعية لدى سكان غزة"، وإعادة الاستيطان الإسرائيلي إلى القطاع، وبالطبع إعادة الاحتلال العسكري الكامل لقطاع غزة.⁹ رئيس الحكومة نتياهو أعلن مراراً أن هدف الحرب هو تحقيق النصر المطلق على حركة حماس.

رغم الدمار الهائل في غزة، وتحويل القطاع إلى مكان تصعب فيه الحياة البشرية، وقتل نحو خمسين ألف فلسطيني وإصابة أكثر من مئة ألف فلسطيني، فإن اتفاق وقف إطلاق النار يوضح عدم تحقيق إسرائيل أهداف الحرب الإستراتيجية المعلنة كافة. صحيح أن المؤسسة العسكرية ترى أنها حققت إنجازات عسكرية جديّة في الحرب على غزة وعلى لبنان، وأنها غيرت الحالة الإستراتيجية في الشرق الأوسط، إلا أنها لم تحقق النصر المطلق الذي وعد به نتياهو على مدار الحرب التي تعاملت معها إسرائيل على أنها "حرب وجودية" أو "حرب استقلال ثانية".¹⁰ كذلك لم تؤد الحرب ولا اتفاق التبادل، واحتمال انتهاء الحرب على غزة، حتى الآن إلى ترتيبات واضحة لليوم التالي في غزة، لا إسرائيليًا ولا فلسطينيًا ولا دوليًا، ومن غير الواضح ما سيكون عليه مصير غزة في اليوم التالي للحرب؛ وهو ما يشير إلى احتمال استمرار حركة حماس في إدارة حياة الناس اليومية، بصيغة أو بأخرى،¹¹ وربما سيكون وجود ما للسلطة الفلسطينية "المحسنّة" كما تسميها الإدارة الأميركية المنتهية ولايتها. والأبرز أن الحرب لم تؤد إلى استعادة الأسرى والمختطفين بواسطة الضغط العسكري كما صرح عدّة مرّات وزير الأمن السابق يوآف چالانت، بل إنها كذلك لم تقض كلياً على قدرات حماس العسكرية أو الإدارية. قصارى القول أن ما تعتبره إسرائيل إنجازات عسكرية لم يُفرض إلى تحقيق الأهداف السياسية الإستراتيجية من حرب الإبادة على غزة.

عدم تحديد الترتيبات لإدارة قطاع غزة في اليوم الذي يعقب انتهاء الحرب قد يشكّل مدخلاً لإسرائيل لخرق الاتفاق، ولاستمرار العمليات العسكرية، وإن كانت محدودة وموضعية، في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب. علاوة على هذا، قد تستغلّ إسرائيل ذلك كحجّة لاستمرار تضييق الحصار والتنكيل المستمر لسكان غزة. بإمكان إسرائيل أيضاً اختلاق ذرائع لعدم تنفيذ المرحلة الثالثة والأخيرة من الاتفاق، وخاصة بعد أن تضمن تحرير جميع الأسرى والمختطفين الذين على قيد الحياة، وتحاول التهرب من الالتزام بالانسحاب الكامل من قطاع غزة.

8. مدى الكرمل، وحدة السياسات. (2023، تشرين الأول). تداعيات أوليّة للحرب على غزة. ورقة تقدير موقف، [مدى الكرمل](#).

9. مصطفى، مهند. (2024، تشرين الأول). احتلال جديد، وليس من جديد للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. ورقة تقدير موقف، 59، [مدى الكرمل](#)؛ شحادة، امطانس. (2024، تشرين الأول). التغيّرات في سياسات إسرائيل تجاه الضقة الغربية. ورقة تقدير موقف، 58، [مدى الكرمل](#).

10. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع رقم 2.

11. يسساروف، آفي. (2025، 16 كانون الثاني). الصفة هي الشرّ الأقل - لكن غياب "اليوم التالي" هو انتصار لحركة حماس. [واينت](#). [بالعبرية]

مصير حكومة نتياهو

رغم الدعم المرتفع لاتّفاق وقف إطلاق النار وتبادر الأسرى والمخطوفين في المجتمع الإسرائيلي، عارض الاتّفاق حزبا اليمين المتطرّف، حزب "الصهيوتية الدينية" برئاسة وزير المالية سموتريش، وحزب "العظمة اليهودية" بقيادة وزير الأمن القوميّ إيتمار بن چفير، وبعض أعضاء الكنيست من حزب الليكود. وقد أعلن بن چفير انسحاب حزبه من الائتلاف الحكوميّ، يوم الأحد الـ 19 من كانون الثاني،¹² موضحاً أنّه لن يسهم في إسقاط التحالف الحكوميّ وحلّ الكنيست، وقال إنّه سيعود الى الحكومة إن تجددت الحرب على غزّة.¹³

الوزير سموتريش، المُعارض بحدّة للصفقة، وضع عدّة شروط أمام رئيس الحكومة لبقائه في الائتلاف الحكوميّ، حتّى إذا أقرّت الحكومة الاتّفاق. من هذه الشروط: الالتزام بإتمام مهمّة هزيمة حماس؛ الالتزام المسبق بالعودة إلى القتال بعد اليوم الثاني والأربعين من الاتّفاق، أي بعد انتهاء المرحلة الأولى، إذا لم يسقط نظام حماس؛ العودة إلى القتال المكثّف؛ تخفيض المساعدات الإنسانية لغزّة؛ الاستيلاء الدائم على الأراضي في غزّة؛ القيام بإجراءات لتشجيع هجرة سگان غزّة.¹⁴ لغاية الآن، سموتريش يصرّ على استكمال الحرب على غزّة ويستمرّ في انتقاد الصفقة،¹⁵ حتّى بعد تنفيذ الخطوتين الأولى والثانية من التبادل بإطلاق سراح ثلاث نساء إسرائيليات من الأسر بتاريخ 19 كانون الثاني، مقابل إطلاق سراح قرابة 90 من الأسيرات الفلسطينيات والأطفال الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، والبدء الفعليّ بوقف إطلاق النار يوم الأحد الـ 19 من كانون الثاني صباحاً، وإطلاق سراح أربع مجنّدات إسرائيليات في الـ 25 من كانون الثاني مقابل قرابة 230 أسيراً فلسطينياً.

لا تخفي مرّبات الحكومة الإسرائيلية، ولا سيّما أحزاب اليمين واليمين المتطرّف، رغبتها في فرض احتلال جديد على قطاع غزّة والضفة الغربية¹⁶ ينطلق من العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل أوسلو، مع تخلي إسرائيل كدولة احتلال عن إدارة الشؤون المدنية للفلسطينيين، مع ممارسة التهجير للفلسطينيين في بعض المناطق في الضفة الغربية، وبقاء حكم فلسطينيّ محليّ يدير شؤون السگان مدنيّاً، لتحرير إسرائيل من الأعباء المدنية الواقعة عليها كدولة احتلال، بحيث يكون الحكم المدنيّ الفلسطينيّ تحت السيطرة العسكرية والأمنيّة الإسرائيلية بدون أفق سياسيّ-وطنيّ تحرّريّ، وتكريسه كوضع قائم للفلسطينيين قد ينتهي بضمّ مناطق واسعة من الضفة الغربية إلى إسرائيل.¹⁷ اتّفاق وقف إطلاق النار لا يضمن عدم استمرار إسرائيل في هذا المسعى وترجمته على أرض الواقع. وقد يكون الهجوم العسكريّ على مدينة ومخيّم جنين في الـ 21 من كانون الثاني، بعد يومين من دخول اتّفاق وقف إطلاق النار في غزّة إلى حيّز التنفيذ، مقدّمةً لذلك، وبمثابة تعويض لأحزاب اليمين المتطرّف مقابل عدم تفكيك الائتلاف الحكوميّ، والدعاء أنّ هناك ملفّات مصيريّة سيكون على الحكومة الحاليّة متابعتها وإتمامها.

12. أزولاي، موران. (2025، 19 كانون الثاني). بن چفير ووزراؤه قدّموا استقالتهم من الحكومة بسبب صفقة التبادل. [واينت](#). [بالعبرية]

13. كوهن، چلعدا؛ أزولاي، موران. (2025، 17 كانون الثاني). بن چفير: "الصفقة متهوّرة. سنستقيل وسنعود إلى الحكومة إذا تجددت الحرب". [واينت](#). [بالعبرية]

14. ليثيل، دافنا. (2025، 15 كانون الثاني). شروط سموتريش للبقاء في الحكومة. [موقع ماکو](#). [بالعبرية]

15. عرب 48. (2025، 20 كانون الثاني). سموتريش يهاجم صفقة الأسرى ويدعو لإقالة رئيس الأركان الإسرائيليّ. [عرب 48](#).

16. مصطفى، مهّد. مرجع رقم 9.

17. شحادة، امطانس. مرجع رقم 9.

خاتمة

خطوات إسرائيل تجاه الضفة الغربية، وأبرزها العملية العسكرية الواسعة في مدينة ومخيّم جنين، والضبابية بشأن مصير اتفاق تبادل الأسرى والمختوفين، وخاصة إمكانيّة تجدد الحرب بعد انتهاء المرحلة الأولى أو حتى الثانية، قد تضمن استمرار تماسك حكومة اليمين المتطرّف الصّرفة لعدّة أشهر إضافيّة، لكنّها لا تضمن استمرار هذا الائتلاف فترة طويلة

المسائل التي ما زالت مفتوحة بالنسبة لقطاع غزة، ومنها مسألة اليوم الذي يعقب انتهاء الحرب، والحالة الأمنيّة، واحتمال استمرار حركة حماس في إدارة قطاع غزة، من المتوقّع أن تخلق أزمات سياسيّة مستقبليّة جديدة للائتلاف الحكومي ولنتيهاهو. تزامن ذلك مع ملفّات داخليّة خلافيّة، من بينها استمرار أو توسّع احتجاجات ومطالبه عائلات الأسرى والمختوفين الاستمرار بعمليات التبادل؛ وملفّ سنّ قانون التجنيد لترتيب الإعفاء من الخدمة العسكريّة لطلبة المعاهد الدينيّة وإرضاء الأحزاب الحريديّة، التي ترى في ذلك خطًا أحمرًا للبقاء في الائتلاف؛ وملفّ إقرار الميزانيّة العامّة للحكومة في شهر آذار، الذي قد يفتح شهية الحلفاء لابتزاز المزيد من الميزانيّات والامتيازات التي قد تُثقل على كاهل ميزانيّة الحكومة، المُثقل أصلًا بسبب النتائج الاقتصاديّة للحرب على غزة.¹⁸ كلّ هذه معًا قد تشكّل تهديدًا مستقبليًا لتماسك الائتلاف الحكومي.

في هذه الحالة، قد يتّجه نتياهو إلى تجديد الحرب إن قرّر أنّ بقاء الائتلاف الحكوميّ أهمّ من إنهاء حرب الإبادة وإعادة الأسرى والمختوفين، وإن تراجع ضغط الإدارة الأمريكيّة الجديدة، أو قد يتّجه إلى حلّ الائتلاف والتوجّه إلى انتخابات مبكرة إذا اقتنع أنّ هذا يعمل لمصلحته السياسيّة والانتخابيّة - والقضائيّة كذلك.

18. للتوسّع في شأن الأثمان الاقتصاديّة للحرب على غزة، راجعوا: شحادة، امطانس. (2025، كانون الأوّل). الأثمان المتوقّعة في الاقتصاد الإسرائيليّ نتيجة الحرب على غزة. ورقة تقدير موقف 61، [مدى الكرمل](#).

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية

